خلال مؤتمر صحافي عقد في مقر الاتحاد بحضور نيابي وحشد من أبناء المهنة

«المزارعين» : نطالب الشؤون بالحيادية في القضايا الزراعية

■ الصبيح : نحترم الأحكام القضائية .. ونرفض سياسة الاقتحامات وكسر الأبواب

كتب فارس العبدان

قال رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين براك فهد الصبيح ان الدعوة لعقد المؤتمر الصحفي جاءت بسبب التصريح البيان الذي وزعه وكيل وزارة الشؤون على الصحف ومع الأسف يحمل الكثير من المغالطات في حق مجلس ادارة الاتحاد الذي تم اختياره من قبل جمعية عمومية حقيقية أقيمت في مبنى الاتحاد ونحن كمزارعين لا نلوم الوزيرة أوالوكيل بوزارة الشؤون فهم يحصلون على المعلومات من الادارة القانونية والتي مع الأسف منحازه من سنه ونص لطرف ضد اخر.

وقال الصبيح خلال حديثه في المؤتمر الصحفي الذي عقده مساء أمس الأول بحضور أعضاء مجلس ادارة الاتحاد وجمع من المزارعين وعضو مجلس الأمة النائب د. عبدالله الطريجي اذا وجد حكم محكمة ينص على تسليم المبنى لاحد الاطراف فانا مستعد انفذه واضع حكم المحكمة على رأسي ولكن كل الكلام الذي يقال هو تمويه للحقيقة وتحجج في أحكام قضائية تم تنفيذها بإشراف ادارة التنفيذ ولقد استندنا برفضنا لتسليم الاتحاد بعد حصول الطرف الآخر على الشهادة لان الشؤون خاطبتنا في عدة مناسبات ان الاتحاد لا يخضع للشؤون مباشرة وانما المحاكم هي الجهة المخولة بالفصل بين الاطراف المتنازعه.

وأوضح الصبيح ان الجمعية العمومية التي استندت اليها الشؤون في منح الشهادة للطرف الآخر والتي أجريت في 2/ 5 غير قانونية ولا تستند للنظام الأساسي للاتحاد وأقيمت خارج الاتحاد وتم تفريقهم من قبل رجال الداخلية بعد دقائق من انعقادها كما ان ثلاث ممن تم اختيارهم باللجنة الخماسية غير مسددين للاشتراكات ولا يحق لهم المشاركة بأي جمعية عمومية والرابع رافع دعوى ضد الاتحاد ولكن تفاجانا بعد شهرين ونص من عقدها

الصبيح يتوسط الطريجي والنجدي خلال المؤتمر الصحافي

قيام الشؤون باصدار الشهادة لهم متجاهلين جمعية عمومية مكتملة الأركان ولم يردوا على مخاطباتها وللأسف نجد وكيل الشؤون يستند على امور غير قانونية ويؤكد على المعاهدات الدولية التي تمت بين الكويت والمنظمات الدولية للمحافظة على النقابات والاتحادات بعدم التدخل بها فكيف هو يتدخل بها ، ونقول لهم اذا عندكم حكم محاكم فيكون التنفيذ من خلال ادارة التنفيذ وليس عبر ثلاث اقتحامات للاتحاد وتكسير ابوابه وهنالك قضيتين مرفوعتين على الطرف الآخر مسجلة 331 و 345 / 2013 ولسنا اقضل من صاحب السمو فكرر مرارا وتكرارا أنه يحترم أي حكم قضائي يصدر من محاكم الكويت وخير دليل ابطال مجلس الأمة الأخير بناء على حكم المحكمة الدستورية وكان يكرر سموه ضرورة المحافظة على تطبيق القانون ونقول لوزارة الشؤون أو رئيس اللجنة الخماسية اذا عندكم حكم محكمة روحوا لادارة التنفيذ وانا مستعد انفذ على اكمل وجه.

وقال الصبيح لقد تفاجانا باعتماد جمعيةعمومية لم تعقد وفقا للنظام الاساسي وبعد شهرين ونص من انعقادها تم تزويدهم بالشهادة وتوجهت للوكيل المساعد مع عدد من المزارعين وشرحنا التجاوزات التي تمت من قبل اللجنة وطالبنا بالعدالة وفقا للنظام الاساسي ونحن ندير الاتحاد، وطلب انتظار رأي الادارة القانونية بوزارة الشؤون والتي مع الأسف لا تعمل وفقا للوائح والقوانين وانما

■ النجدي : رفعنا طعوناً ودعاوى جنائية ورغم ذلك فقد وقع الخطأ لأن الوزارة نصبت نفسها قاضياً وانحازت لأحد الأطراف

وفقا للاهواء، والمشاكل كثيرة على الشؤون فهل يعقل ان تطلب الشؤون تفسيرا لبعض الاحكام الصادرة بعد سنة من صدورها ووزارة الشؤون لم تكن محايده وتميل مع طرف ضد اخر وعندما اصدرت الشؤون الشهادة تسببت بتفاقم المشكله ونحن مجلس لادارة الاتحاد لا نعلم بالجمعية العمومية التي دعا اليها مجلس الانبعي.

بدور أكد المحامي سعود النجدي أن حكم المحكمة رقم 2711 الذي يفيد بحل مجلس الادارة والدعوه لانتخابات جديدة حدد أمران الدعوة لانتخابات وفقا للنظام الاساسي للاتحاد وتم تنفيذا الحكم من اغلبية مجلس الادارة ولكن مع الأسف قام رئيس مجلس الادارة منفردا بتشكيل مجلس الادارة وترشيح الاعضاء بالتزكيه، وكان تصرف وزرة الشؤون يومها حكيم برفض اصدار شهادة لأي من الطرفان المتنازعان وتركت الامر للقضاء، وما زال النزاع قائم امام القضاء حتى تفاجانا بتاريخ 7/15 تقوم باصدار شهادة اللجنة الخماسية بناء على الجمعية العمومية المزعومه في 2 /5/ 2013 وهذا مبدأ محاباة لطرف دون آخر

وأوضح النجدي على الرغم من ان اجتماع المجلس المنتخب برئاسة براك الصبيح مع المسؤولين بالشؤون وبمشاركة عدد من المزارعين وطالبوا بضرورة تطبيق القانون وارسلنا كتب بالاخطاء الواردة لاصدار الشهادة وقمت بتوجيه انذار قضائي لوزير الشؤون لعدم اصدار أي شهادات حتى يفصل القضاء، والتزمت بترك الامر للقضاء، رفعنا عدت طعون ودعاوي جنائية ورغم ذلك فقد اخر، ونناشد الوزارة بالرجوع عن القرار وترك الفصل للقضاء، وبالتذكير بكلمة صاحب السمو بالفصل بين السلطات والتذكير اننا دولة مؤسسات وقانون،لا تخلينا نلجأ للمنظمات الدولية

وبين النجدي لقد وجهت انذار اخير للوزارة المعنية وتفاجئت برفض استلامها له وقيل لن نستلم أي مراسلات تاتي من براك الصبيح او المجلس الحالي، وردنا على كل هذا وبصريح العبارة ان المجلس المنتخب برئاسة الصبيح قانوني والاتحاد الكويتي للمزارعين سيبقى يعمل وفقا للجمعية العمومية والنظام الأساسي ولن نرضخ لقرارات خاطئة صادرة وزارة الشؤون وعلى الوزارة احترام الاتفاقيات الدولية وخاصة الاتفاقية رقم 87 لسنة 1948 التي تحذر على الحكومات التدخل في شؤون الاتحادات

وأشار النجدي ان الحكم الذي صدر واعتمدت عليه الشؤون، كان بحل المجلس وعودة مجلس 2009 مع الدعوة لانتخابات جديدة، الان لدينا مجلسين ادارة انتخبوا فتصعيدنا بدا بعد اصدار الشؤون للشهادة اما من اقوالها ان هنالك ضرورة، كان الاولى برفع دعوى مستعجلة ول يعقل ان يدعو الرئيس الانبعي بدعوة للانتخابات منفردا، بينما براك الصبيح كانت دعوته عبر مجلس الادارة. ومن جانبه قال النائب عبدالله الطريجي عندي قناعة كاملة ان وزيرة الشؤون غير قادرة على ادارة الوزارة والدليل وجود مجلسين لاتحاد المزارعين، وهذا التخبط لن نقبل به، نحن مستمرين من أجل احقاق الحق وثقوا تماما كلكم اخوان، تمنينا حل القضية بالطرق القانونية

■ البنوان : نناشد الشؤون تشكيل لجنة محايدة من خمسة مزارعين من كبار المنتجين لإدارة الانتخابات

وقع الخطا والذي حيث نصبت الشؤون نفسها قاضيا في الفصل بالمنازعات وتميل كفة طرف على

جانب من المزارعين (تصوير: محمود عبيد)

القضاب مع عدد من المزارعين

■ العيبان : لم يحترموا رأي الأغلبية من المزارعين وانحازوا لعمومية غير شرعية من عشرة أفراد

■ الطريجي : سنحمل هموم المزارعين لرئيس الوزراء .. والمحاكم هي الجهة المخولة بالفصل بين الأطراف المتنازعة

وسوف أقوم بايصال هموم المزارعين الى سمو رئيس مجلس الوزراء والحل سهل بتشكيل لجنة محايدة لادارة لا تنتمي لأي من الطرفين لاجراء الانتخابات وانها المشكلة .

وبدوره قال المزارع فلاح العيبان ان الجمعية العمومية هي صاحبة الحق في اتخاذ قراراتها وفقا للنظام الاساسي بما يتناسب ومصالح المزارعين ولا نعلم السياسة التي انتهجتها وزارة الشؤون في منح الشهادة للجنة خماسية شكلت بجمعية عمومية من عشرة أفراد فقط أقيمت خارج أسوار الاتحاد وتجاهلت جمعية عمومية مكتملة الأركان نظمت بدعوة صريحة بالصحف وبرئاسة محايدة لا تنتمي لأحد الاطراف وتم خلالها التصويت على مجلس براك الصبيح وفقا للنظام الاساسي وبمشركة المسددين للاشتراكات ومع ذلك تجاهلتها وزارة الشؤون على الرغم من مخاطبتها ولا نعلم لماذا التمسك بلجنة غير شرعية وتركوا الشرعي والقانوني وعلى الشؤون ان تتبع الحق وليس الهوى ونحن جموع المزارعين نرفض قرارات الشؤون جملة وتفصيلا وخاصة لدينا كتاب صريح من وزير الشؤون السابق أحمد الكليب قال فيه ان وزارة الشؤون لا تتدخل بشؤون الاتحادات الا اذا طلب منها بكتاب رسمي لحضور الجمعية العمومية كشاهد وعلى الشؤون احترام رأي الأغلبية من المزارعين وجمعيتهم العمومية.

وبدوره قال المزارع خليفه البنوان اننا جميعا إخوان ولا نتحيز لطرف دون الآخر ونطالب وزارة الشؤون بوضع حد لهذا النزاع مشددا على ضرورة الأخذ بالاقتراح الداعي الى تشكيل لجنة محايدة من كبار المزارعين المنتجين تكون مهمتها فتح باب التسجيل وتسديد الاشتراكات وقبول طلبات الترشيح وحينها سوف نلتزم جميعا بالمجلس المنتخب ولا أعتقد أبا من الأطراف سوف يعترض على هذا الحل الذي سيرضي جميع الاطراف.

إسماعيل : نجحنا في إنشاء فرع للغاز بمساحة 400 م2 رغم العراقيل التي واجهتنا

جمعية الشعب : نقل المكتبة للخارج حقق أرباحاً عالية

كشف عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المشاريع في جمعية الشعب التعاونية عبد العزيز إسماعيل عن تدشين الواجهة الجديدة للسوق المركزي خلال ايام، وذلك بعد إجراء عملية إعادة إكساء لتكون بأبهى حلة، وتحقق عوائد مجزية عبر الجامات العاكسة التي تم وضعها والتي ستتم الاستفادة منها إلى جانب الجمالية وتخفيف الحرارة في وضع الإعلانات وتعريف رواد الجمعية بالعروض والمهرجانات المتنوعة. واستعرض في تصريح صحافي أبرز المشروعات التي قامت اللجنة خلال الفترة السابقة بإطلاقها، موضحا أنه تم وضع خطة محكمة تقوم على تلبية احتياجات رواد الجمعية ومساهميها الكرام وتوفير الخدمات الراقية لهم، حيث تم في هذا الإطار إنجاز فرع الغاز بالكامل على الرغم من العراقيل التي واجهت اللجنة خلال أدائها لعملها. وأكد أنه وعلى الرغم من تجاوز الإشكالية مع البنك الأهلي في الموقع القديم بسبب أخطاء المجالس السابقة ومنح الجمعية ارضا بديلة لإنشاء فرع للغاز في ق 7 إلا أن هذه الارض

■ تدشين الواجهة الأمامية للسوق المركزي في الجمعية خلال أيام

لم تكن صالحة للبناء، حيث تقع بين محولين ما دفعنا إلى اتخاذ إجراءات وقائية وبناء جدار عازل لضمان احتياطات السلامة للجميع. واشار إسماعيل إلى ان الفرع سيكون إضافة نوعية لعمل مجلس الإدارة وخصوصا أنه يقع على 400 متر مربع، وسيلبي احتياجات المنطقة والمناطق المجاورة بعد قيام الأشغال بعمليات التبليط والانتهاء من الموقع بشكل كامل.

وتابع بانه جرى كذلك تجديد سقف الميزانين بالكامل عبر إزالة الديكور ووضع إضاءة مناسبة

عبد العزيز إسماعيل

ومنح مساحة وتهوية أكبر، إلى جانب تمديد كبلات كريس ستيل التي توفر الحماية والامان وتضمن السلامة لرواد الجمعية والعاملين فيها، مشددا على أن تجديد السقف منح الميزانين مساحة أكبر وجمالية أكثر.

وبين أن قيامنا بنقل المكتبة من السوق المركزي إلى مبنى بنك الخليج السابق بمساحة 300 متر مربع أسهم في تحقيق ربحية عالية وزيادة في المبيعات، ومنح المتسوقين الحرية في الحركة واستقطب شركات جديدة ووفر منتجات متنوعة ذات جودة

■ نناشد أعضاء مجلس الأمة تقليص الدورة المستندية للمعاملات الخاصة بالجمعيات

وماركات عالمية، كما فتح الباب على مصراعيه أمام مجلس الإدارة لإطلاق المهرجانات التسويقية.

واختتم بمناشدة أعضاء مجلس الأمة وخصوصا نواب الدائرة الاولى تلبية تطلعات الجمعية في التقليل من الدورة المستندية والوقوف إلى جانب الجمعيات التعاونية في الانتهاء من المعاملات الحكومية والقضاء على الروتين والبيروقراطية التي تتسبب في بطء الإنجاز وتاخير المشروعات الحيوية التي يرقبها جميع المساهمين في الجمعيات وروادها من مواطنين ومقيمين.

يهتم بالجوانب الإنسانية ومعالجة العمالة الضعيفة

الشؤون: اختيار مشروع الرحمة للخدمات الطبية ... يمثل الكويت في مجال العمل المجتمعي

اعلن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبد المحسن المطيري عن اختيار «مشروع الرحمة للخدمات الطبية» التابع لجمعية النجاة الخيرية كمشروع رائد ومتميز ليمثل دولة الكويت في حفل تكريم المشروعات الرائدة في مجال العمل المجتمعي ومعاييره في القطاعين الأهلي التطوعي والتجاري الخاص على مستوى دول مجلس التعاون والذي سيقام على هامش اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 30 والتي ستعقد في مملكة البحرين الشقيقة في أكتوبر القادم.

أكد من جانبه على ان اختيار المشروع المشار إليه أعلاه جاء من قبل « اللجنة المختصة للنظر في طلبات المشاريع المرشحة للتكريم في القطاعين الأهلي التطوعي والتجاري الخاص الرائدة في مجال العمل المجتمعي » نظرا لاستيفائه شروط ومعايير عديدة وضعتها اللجنة كمساهمة المشروع في العمل المجتمعي ضمن نطاق المسؤولية المجتمعية في التنمية ، وان هذا المشروع كان فكرة مبدئية ثم طورت ليكون مشروعا قائما في مجالات التنمية الاجتماعية ، الى جانب ذلك قدم خدمات جليلة للمجتمع في الميدان التنموي الاجتماعي ولجميع الأفراد خاصة العمالة الوافدة في دولة الكويت من مختلف الدول ، وأن الإسهامات والخدمات التي قدمها كانت إسهامات إنسانية تطوعية تهتم بجوانب حقوق الإنسان التي نص عليها ديننا الحنيف، ولما للمشروع من صدى إعلامي واضح ، والتي بناء عليها تم اختيار «مشروع الرحمة للخدمات الطبية» ليكون المشروع المتميز من بين عدة جهات شاركت في سباق هذا التكريم الخليجي كالجمعية الكويتية لمساعدة الطلبة، البنك التجاري، جمعية التوحد الكويتية، شركة مشاريع الكويت القابضة وغيرها من المؤسسات التطوعية والتجارية . من جانبه أعرب المدير العام بجمعية النجاة الخيرية وصاحب فكرة المشروع محمد الأنصاري عن بالغ سعادته باختيار هذا المشروع بتمثيل الكويت في هذا الحفل ، موضحا أن هذا المشروع هو فكرة ناتجة عن الخدمات التي تقدمها لجنة التعريف بالإسلام للجاليات بغض النظر عن اختلاف دياناتهم وجنسياتهم .

وبين أن العمل بالمشروع بدأ منذ عام 2003 بإقامة المخيمات الطبية التي تعالج العمالة الضعيفة وتقدم لها الخدمات الطبية مجانا كالفحص والعلاج ، و تطور المشروع وأصبح الآن لجنة تؤتي ثمارها وأكلها في مختلف مناطق الكويت هو مشروع « الرحمة للخدمات الطبية » بنجاح تام وعمل مشهود .

وارجع الأنصاري نجاح المشروع إلى روح الفريق الواحد الذي يعمل بتفاني وإخلاص في تنفيذ مهام العمل وعلى رأس هذا الفريق المدير التنفيذي للجنة الرحمة للخدمات الطبية الدكتور صلاح عثمان مال الله ، الذي سخر جهده لهذا المشروع

محمد الأنصاري

الذي أصبح رائدا في مجال العمل الاجتماعي ، وما كان للمشروع أن يحقق هذا النجاح إلا بتضافر هذه الجهود حوله.

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات

إعلان رقم 2013/62

بشأن طرح الممارسة رقم 2014/2013/11 تطوير ارشيف عام البلدية

تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم 2014/2013/11 تطوير ارشيف عام البلدية طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة أعلاه والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات) مبنى البلدية الرئيسي (المبنى الأوسط) - الدور الرابع وذلك مقابل طوابع مالية بقيمة 100 د.ك (مئة دينار فقط لاغير) غير قابلة للرد.

علما بانه سيتم عقد اجتماع تمهيدي للسادة الممارسين الحاصلين على وثيقة الممارسة يوم الإثنين الموافق 2013/9/9م ، بادارة مركز نظم المعلومات الساعة العاشرة صباحا علما بأن آخر موعد لإيداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود ببلدية الكويت الرئيسية - مبنى الوزير - الدور السابع هو في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 2019/9/23م للاستفسار تليفون: 22401044 وتسري العطاءات لمدة 90 تسعون يوما من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها. ولا تقل قيمة الكفالة الأولية عن 2 في المئة ، اثنان في المئة ، من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق أو كفالة مصرفية لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء علما بأن هذه الممارسة قابلة للتجزئة.

مدير عام البلدية